

## بناء الدولة وترابطها العضوي يتلازمان مع الإصلاح الشامل نعمان: ندائي من أجل الإنقاذ ومواجهة الإنهيار والعدو

لا تستقيم فكرة بناء الدولة من دون اعادة البناء الوطني والإصلاح الشامل على مستوى المجتمع والانسان، والتي تبدأ بتعزيز الامن الاجتماعي والاقتصادي للمواطن، ولا تنتهي بتكريس السلم والانهاء من اخلاق الحرب

يحتاج اعادة البناء الوطني وتحقيق الإصلاح الشامل الى مزيد من النضال لتتكمال الانجازات السياسية والوطنية المحققة، وتتحصن بتعزيز الامن الاجتماعي والاقتصادي للمواطن، من النواحي الصحية والتربوية والوطنية والانسانية، من خلال توجهات اصلاحية لا لبس فيها.

الاجدر على الخوض في كنهه الواجبات الوطنية المتصلة بفكرة بناء الدولة من زاوية اعادة البناء الوطني والإصلاح الشامل على مستوى المجتمع والانسان، هو الوزير السابق والاستاذ الجامعي والباحث الاكاديمي الدكتور عصام نعمان الذي ينطلق على الدوام من مقارنة وطنية وعروبية لكل الاستعصاءات التي يواجهها الوطن، متجاوزا الزوارب الداخلية المصلحية، كون الإصلاح يحتاج الى السمو والرفعة والابتعاد من كل الغايات الشخصية، فكان لـ "الامن العام" معه حوار يجسد في مضمونه نداء للإنقاذ الوطني.

■ ما هي المخاطر التي تتهدد لبنان على صعيد مشروع اعادة البناء الوطني والإصلاح الشامل على مستوى المجتمع والانسان؟

□ تتزايد المخاوف من استمرار الاستعصاء السياسي الذي تواجهه البلاد، والذي تجلى بوضوح في عجز مجلس النواب عن انتخاب رئيس للجمهورية رغم تسارع الانهيار الوطني الشامل، سواء على مستوى ادارات الدولة ومؤسساتها او على مستوى المجتمع.

### للضغط على الممسكين بالسلطين السياسية والعالية لاعتماد برنامج على 3 مراحل

تزداد الازمة خطورة وتعقيدا مع تصاعد تحديات الكيان الصهيوني، لاسيما بعد معركة طوفان الاقصى، وقيامه بشن هجوم بري وجوي على قطاع غزة مستهدفا احتلاله بكامله وتهجير سكانه الى مصر، وشروعه ايضا في الاعتداء على لبنان والتهديد باعادته الى العصر الحجري. ان المواطنين الذين يعانون من الضائقة المعيشية عموما، ودعاة التغيير والانقاذ خصوصا، والمهددين بمخاطر العدوان الصهيوني المتصاعد على البلاد شعبا ودولة ومقاومة، مدعوون الى ادراك مخاطر استفحال الازمة، وضرورة تكثيف الضغوط على الممسكين بالسلطين السياسية والمالية من اجل الخروج من النفق المظلم، عبر برنامج من مراحل ثلاث: مهام انقاذية ملحة، مهام للمدى المتوسط، واصلاحات بنيوية في المدى الابعده.

■ كيف تحددون المهام الانقاذية الملحة؟  
□ هذه المهام تكون عبر اتمام التالي: انتخاب رئيس جمهورية توافقي ببرنامج اصلاحي حقيقي يفتح الباب

امام اعادة ترميم المؤسسات كلها وتفعيلها، بدءا بتشكيل حكومة وطنية اصلاحية بصلاحيات استثنائية، تقطع مع السياسات والممارسات الفاسدة السابقة، استعادة الاموال المهربة والمنهوبة، وقف تمويل الدولة بالتضخم، فرض ضريبة استثنائية على الثروات الكبرى، العقارية خاصة، التي يملكها كل من تولى مناصب في الدولة والمؤسسات العامة، تحصيل حقوق الدولة من مغتصبي الاملاك العامة البحرية والنهرية والمشاعات، تعديل نظام التحصيل الضريبي لجهة خفض الاعباء عن المواطنين والعمال والشرائح الميسورة والشركات والمصارف، مكافحة التهرب الضريبي، تصفية الدين العام وتوزيع الخسائر بصورة عادلة لاسيما على المستفيدين من الهندسات المالية، توحيد سعر صرف العملة اللبنانية وتثبيتها بازاء العملات الصعبة، اعادة هيكلية القطاع المصرفي بخفض عدد المصارف وتحديد اختصاص كل مصرف، تفعيل ومراقبة الاشراف على القطاع، اقرار قانون استقلال السلطة القضائية وتنفيذ احكامه، الاسراع في اعمال الحفر والتنقيب عن النفط والغاز، توظيف العائدات في دعم الاقتصاد الوطني المنتج، قبول الهبات والمساعدات من الدول الشقيقة والصديقة غير المشروطة اقتصاديا وسياسيا.

■ تحدثتم عن مرحلة ثانية وهي اصلاحات مرحلية للمدى المتوسط، كيف ترجم؟



الوزير السابق الدكتور عصام نعمان.

## المادة 95

عدلت المادة 95 من الدستور ثلاث مرات منذ صدورها في الدستور الذي اعتمد في العام 1926 ومن ثم في العام 1943 وصولا الى العام 1990.

وفق الصيغة الاخيرة: نصت المادة (95) من الدستور المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1943/11/19 وبالقانون الدستوري الصادر في 1990/9/21 على الآتي:

على مجلس النواب المنتخب على اساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الاجراءات الملائمة لتحقيق الغاء الطائفية السياسية وفق خطة مرحلية وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم بالإضافة الى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية. مهمة الهيئة دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بالغاء الطائفية وتقديمها الى مجلس النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية.

في المرحلة الانتقالية:

أ - تمثل الطوائف بصورة عادلة في تشكيل الوزارة.

ب - تلغى قاعدة التمثيل الطائفي ويعتمد الاختصاص والكفاية في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والامنية والمؤسسات العامة والمختلطة، وفقا لمقتضيات الوفاق الوطني باستثناء وظائف الفئة الاولى فيها وفي ما يعادل الفئة الاولى فيها. وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسلمين والمسلمين من دون تخصيص اي وظيفة لأي طائفة مع التقيد بمبدأي الاختصاص والكفاية.

اما نص المادة 95 وفق تاريخ بدء العمل في 1943/11/9 وتاريخ انتهاء النفاذ في 1990/9/21 فنصت على الآتي:

بصورة مؤقتة والتماسا للعدل والوفاق، تمثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وتشكيل الوزارة من دون ان يؤول ذلك الى الاضرار بمصلحة الدولة.

بينما النص السابق للمادة 95 وفق تاريخ بدء العمل في 1926/5/23 وتاريخ انتهاء النفاذ في 1943/11/9 فقد كانت تنص على الآتي:

بصورة مؤقتة وعملا بالمادة الاولى من صك الانتداب والتماسا للعدل والوفاق تمثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وتشكيل الوزارة من دون ان يؤول ذلك الى الاضرار بمصلحة الدولة.

□ ترجمة الاصلاحات المرحلية للمدى المتوسط يكون عبر تطبيق ما لم يطبق بعد من اتفاق الطائف، لاسيما بعدما اصبح جزءا من الدستور المعدل سنة 1990. اقرار خطة وطنية لمواجهة الخطر الصهيوني، والخطر الارهابي، ومختلف المخاطر، وذلك بتطوير كل القدرات المتاحة رسميا وشعبيا، من خلال خطة دفاعية للتعاون بين الجيش والمقاوم، اصلاح النظام الضريبي واعتماد الضريبة العامة التصاعدية على الدخل والانفاق، اعتماد البطاقة الصحية المجانية لكل المواطنين، اصلاح قطاع الكهرباء والطاقة وتطويره، تعزيز وتحسين التعليم الرسمي بكل مراحل لاسيما في وجهه المهني والتقني وانصاف العاملين فيه كونه مصنع الكفايات التي لا نهوض من دونها، تعزيز الجامعة اللبنانية لتصبح حجر الزاوية في عملية تطوير التعليم العالي، ازالة كل احكام ووسائل التمييز ضد المرأة في القوانين والمؤسسات العامة والخاصة، اعتماد قانون مدني اختياري للاحوال الشخصية.

■ ماذا عن المرحلة الثالثة والمتمثلة بالاصلاحات للمدى الابعده؟

□ هذه المرحلة تكون عبر تحويل الاقتصاد الوطني من اقتصاد ريعي الى اقتصاد منتج ومتنوع. تنويع النشاطات الاقتصادية بما يخدم المصلحة الوطنية، وذلك بالتكامل الاقليمي من خلال السوق العربية المشتركة، خصوصا مع دول المشرق العربي، واتباع سياسة التوجه شرقا في موازاة ضبط علاقاتنا الاقتصادية غربا. اعتماد قانون جديد للانتخاب يحقق صحة التمثيل الشعبي وعدالته على الاسس الآتية:

اولا: تنفيذ احكام الدستور لجهة انتخاب مجلس نواب على اساس وطني لا طائفي ومجلس شيوخ لتمثيل الطوائف.

ثانيا: اعتماد الدائرة الوطنية الواحدة على اساس التمثيل النسبي.

# تسوّق وادفع بنقاطك Happy®

إختر المنتج عن الرفّ  
وإدفع بنقاطك عالصندوق



HAZMIEH | ZOUK MOSBEH | CHOUEIFAT | SPOT CHOUEIFAT | CENTRO | BAOUCHRIEH |  
HARET SAKHR | JDEIDET GHAZIR | TRIPOLI SQUARE | TRIPOLI BOULEVARD |  
TALLET EL KHAYAAT | ARAYA | HADAT | HALBA | DEKWANEH | ARDEH



الدولة والسلطات الرسمية ليكون رقيباً على ادائها، يتولى:  
- اقتراح قوانين وانظمة متطورة تعزز وتحمي المصلحة الوطنية في جميع وجوه الحياة العامة.  
- درس وقرار الاليات والتدابير المتعلقة بتنفيذ الاهداف الاصلاحية للقوى الوطنية النهضوية بمختلف تلاوينها، واعداد المشروعات والاصلاحات التي يقترحها المجلس التأسيسي الاهلي، والعمل على اعتمادها بالضغط الشعبي السلمي.

■ هل هذا البرنامج بمراحله الثلاث كاف لانجاز البناء الوطني؟  
□ من هنا تستقيم الدعوة الى ضرورة مبادرة القوى الوطنية النهضوية، افرادا وجماعات، الى استخدام شتى وسائل الاعلام والتربية والتعبئة في كل المجالات والنشاطات والاوساط، بغية تكوين ثقافة وطنية جامعة قوامها القيم المشتركة والقواسم المشتركة، والعمل المشترك لبلوغ اهداف وطموحات مشتركة، فهل ثمة مقارنة اخرى اجدى وافعل؟

◀ ثالثاً: تمكين الناخب / الناخبة من التصويت في محل الاقامة الفعلي.  
رابعا: خفض سن الاقتراع الى الثامنة عشرة. ايضاً تطبيق اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، وتشكيل مجلس تأسيسي اهلي بمبادرة من القوى الوطنية الاصلاحية بمختلف تلاوينها باستقلال عن

## لانتخاب رئيس جمهورية توافقي ببرنامج اصلاحي

## الفقرة (ز) في وثيقة الوفاق الوطني

نصت الفقرة (ز) من وثيقة الوفاق الوطني التي اقرت في مدينة الطائف السعودية على التالي:  
ز- الغاء الطائفية السياسية:  
هي هدف وطني اساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية، وعلى مجلس النواب المنتخب على اساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الاجراءات الملائمة لتحقيق هذا الهدف وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم بالاضافة الى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية. مهمة الهيئة دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بالغاء الطائفية وتقديمها الى مجلسي النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية.  
أ- الغاء قاعدة التمثيل الطائفي واعتماد الكفاية والاختصاص في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والامنية والمؤسسات العامة والمختلطة والمصالح المستقلة وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني، باستثناء وظائف الفئة الاولى فيها وفي ما يعادل الفئة الاولى فيها وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين من دون تخصيص اية وظيفة لأية طائفة.  
ب- الغاء ذكر الطائفة والمذهب في بطاقة الهوية.